مدرسة جيدة للجميع
هدف ومنهجية

إسماعيل العلوي*

هناك تحولات وتطورات تحصل في بلادنا ببطء نسبي، ويصدق هذا الواقع على ملاءمة نظامنا التربوي مع متطلبات البلاد والمجتمع واحتياجاتهما. لقد لاقت متطلبات المجتمع بشأن توفر مدرسة جيدة للجميع صعوبات في البروز، كما لم تتمكن المؤسسات من التأقلم مع هذا المسعى، وذلك لعدم وضوح الاقتناعات السياسية، وبفعل الاختيارات البيداغوجية الخاطئة أحيانا، وبطء الإدارة إن لم نقل صلابتها.

إن تردد من عملوا على امتداد عقود، وأحيانا عن وعي، على تأخير تحقق هدف مدرسة جيدة للجميع، مؤدين بذلك إلى الإقصاء العملي لأغلبية الأطفال من النظام المدرسي، تحت مبرر واه مفاده استحالة الجمع بين تعميم العرض المدرسي وضمان جودة خدماته، من نتائجه، أن انتظرنا، لما يزيد عن نصف قرن، حتى نحقق تعميما شبه مكتمل لتمدرس الأطفال ما بين 6 سنوات و11 سنة، ولكي نصل إلى تمدرس ثلاثة أرباع أعداد الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 12 و14 سنة، علما أنها إنجازات تعتريها العديد من المشاكل، منها النسب المرتفعة للرسوب والهدر المدرسيين ؛ في حين أن تجارب ناجحة لدول ذات دخل قومي مماثل لبلادنا، في العالم العربي وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، برهنت على صواب ونجاعة التوجه الذي سارت عليه، والذي اعتمد توفر الإرادة السياسية المقرونة بمنهجية صارمة والتزام كامل.

* وزير سابق للتربية الوطنية للفترة المتدة ما بين 1998 و2000، مع الإشارة إلى أن اختصاصات الوزارة آنذاك لا تشمل سوى قطاع التعليم الابتدائي والإعدادي.

وانتظارنا سنة 1998، حيث صدرت توجيهات ملكية واضحة، اقترن بسياسة إرادية سنتها حكومة التناوب الأولى، وخاصة سنة 1999، التي عرفت الإعداد التوافقي للميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي مكننا من اختيارات أكثر تطابقا مع مستلزمات العصر.

لقد أكد الالتزام الأخلاقي والقانوني للدولة بتفعيل مضامين الميثاق، وعي البلاد ككل، بأن تحقيق الرخاء في العقود المقبلة وبناء المجتمع الديمقراطي، يستلزمان اعتماد سياسات تربوية تساهم في منح الفرد قيمته، ودعم التقدم البشري، والتقليص من الفوارق الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص.

إن المضامين الجديدة للتعاقد بين الأمة والمجتمع والمدرسة، كانت تفترض بذل مجهود مهم فيما يخص توسيع العرض المدرسي، في تلازم مع تحسين جودة التكوين والخدمات التي تقدمها المدرسة.

ولقد أوضحت تجربة العقد الذي يوشك على الانتهاء، أن مجرد الإرادة السياسية، مهما كان وقعها، تبقى غير كافية إذا لم يتم، من جهة، ترجمتها إلى التزام حكومي حقيقي، يقدم الدعم والوسائل الضرورية، ومن جهة أخرى، تعزيز ذلك بمنهجية تبنى على العمل بالمشاريع التي تدقق الأهداف المرسومة، وتقوي إمكانات التنفيذ، وتقوم النتائج، مع ضرورة تولي تنفيذ هذه المشاريع من قبل إدارة ومسؤولين بمقدورهم تدبير القطاع بكيفية دينامية وإرادية.

وفي هذا الصدد، يمثل تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008، الذي تم إعداده بكيفية مهنية وبمنهجية موفقة، وثيقة أساسية تقوم بدون محاباة أو ديماغوجية، التقدم المحرز، والاختلالات والنقائص، وتفتح آفاقا جديدة من أجل انطلاقة متجددة لمسلسل الإصلاحات.

ومع كل الصعوبات التي تعترض سعي وزير سابق للقطاع في التعبير عن رأيه حول الموضوع دون أن ينظر إليه كمن يعطي الدروس، أود التركيز على نقطتين تبدوان لي أساسيتين :

الأولى مفادها أنه إذا كان من الأكيد أن تجديد المنظومة التربوية يتطلب توجهات وطنية، ودينامية جديدة وقيادة فاعلة، فإنني لا أعتقد أنه بمقدورنا فرض قرارات من هذا النوع

بشكل قسري. بل على العكس من ذلك، يتعين اتخاذ أي مبادرة جديدة في تناغم كامل، وبإشراك فعلي لآلاف المدرسين والمسؤولين، من المركزية والمؤسسات، مرورا بالأكاديميات والنيابات، الذين يجعلون المدرسة الوطنية قادرة على استقبال ما يناهز 7 ملايين متمدرس. وهو ما يعني ضرورة تملك الفرق البيداغوجية للمشاريع الجديدة المقررة على الصعيد المركزي.

إن هؤلاء الفاعلين في الميدان، هم من يعطي كامل المدلول للإصلاحات ويسهم في فعاليتها. ما يؤكد عليه عن حق، المؤرخ والأستاذ البارز **أنطوان بروست** *Antoine Prost*، عندما يقول «نكون لأنفسنا، على العموم، فكرة بسيطة عن التغيير : نحصره في إصلاحات رهينة بالوزراء. ومن حسنات هذا التصور أنه يحدد المسؤولين ويعرف لهم هذا الأمر يلائم الوزراء الذين يرون أنفسهم في موقع المقررين، كما يلائم باقي الفاعلين في النظام المدرسي، إذ يعفيهم من تحمل مسؤوليتهم.»

إن الحماس الذي يبثه فريق وزيري خدمة لمشروع إصلاحي، يجب أن يكون قادرا على الانتشار، وأن يشكل القلب النابض لكل عمل تربوي. فالهدف المتمثل في مدرسة جيدة للجميع، تلكم المدرسة التي تجعل نجاح التلميذ وتألقه في صميم اهتماماتها، يتعين أن يشكل هدفا أسمى لكل المتدخلين يوميا في الشأن التربوي، بل يتعين أن يكون هدفا ساميا للأمة جمعاء. وهذا ما يسمح لنا بالتأكيد على أن تطوير الأوضاع وتغييرها، يستلزم بالضرورة إرساء جو من الثقة والجدية، يجعل الجهد الإصلاحي يتجاوز مختلف المعوقات.

النقطة الثانية تتعلق بالمنهجية :

إن العديد من المشاكل التي تشكو منها المدرسة، مسبباتها في المجتمع لا في المدرسة نفسها. إذا نظرنا إلى المجتمع بواقعية : مئات الآلاف من الأطفال يعيشون مع ذويهم في بؤس اجتماعي وثقافي. فكيف يمكن تهيئ الفروض والواجبات المدرسية في ظروف لا تسمح بالتركيز؟ كيف يمكن الاجتهاد عندما نضطر للنوم في غرفة مشتركة بفعل غياب سكن لائق؟ وهؤلاء الأطفال، عندما يلتحقون صباحا بالمدرسة أو بالإعدادية، ولم يناموا بشكل جيد، ولم يتغذوا بشكل كاف، ولم يراجعوا واجباتهم المدرسية، بل وبعد أن يكونوا أحيانا قد قطعوا مسافة كيلوميترات مشيا، فماذا يا ترى يمكن أن ننتظر من المدرسة، خاصة عندما تترك

تواجه مصيرها دون وسائل ولا إمكانيات؟ إن الهدف مما سبق هو التأكيد على أن المدرسة، أو المؤسسة المدرسية، هي التي يتعين أن تكون في صلب المنظومة التربوية، وليس مديرية ما، أو أكاديمية أو نيابة.

عندما نقوم بزيارة لبعض المدارس أو الإعداديات، ولا سيما البعض منها الموجود في الأحياء التي تعاني من صعوبات كبرى، أو المتواجدة في الأرياف والبوادي، غالبا ما نفاجأ وتثير إعجابنا مروءة وجدية المدرسين والمدرسات والمديرين، كما نعجب أيضا بالسعادة البادية على ملامح التلاميذ، حيث الأقسام الدراسية هاته، تم تزيينها بحب وإتقان، والمعلمون مهتمون بعملهم ويزاولونه بشغف، والمدير ملتزم متفان، يجتهد بشكل شخصي ليوفر وسائل العمل، لم توفرها له «المنظومة»، لكي تكون مدرسته نموذجية. هنا يتحول المستحيل تدريجيا إلى ممكن.

والقصد من وراء ذلك، هو التأكيد على أن السياسات « الكبرى» للتدبير اللامركزي للنظام التربوي، لن تؤدي إلى النتائج المتوخاة إلا إذا عملت على تحرير وإطلاق المبادرات، وارتكزت على الفاعلين المحليين، ومنحت القدر الكافي من الاستقلالية ووسائل أكثر للمؤسسات المدرسية، بما يسمح لهذه الأخيرة أن تكون مسؤولة ومعبأة من أجل هدف أساسي، ألا وهو نجاح التلميذ. غالبا ما نتناسى أن إدارة التربية الوطنية بمختلف مستوياتها يجب أن تكون في خدمة المدرسة والتلميذ أولا.

إنه لمن الأكيد أن مشاكل الإدارة تنعكس في قاعة الدرس. فعدد التلاميذ، وجودة الأدوات، وحضور أو غياب المدرسين، ومستوى تأهيلهم وطريقة اختيارهم، وعدد ساعات الدراسة، ووتيرة العطل وتوزيعها في الأسبوع وفي السنة، ودورية الامتحانات، كل هذه الجوانب التي هي من اختصاص الإدارة، تكون لها انعكاسات في قاعات الدرس وعلى التلاميذ أنفسهم.

وهنا لا مناص من الاعتراف بشبه القطيعة الموجودة بين إدارة التربية الوطنية، من جهة، وقاعة الدرس، من جهة أخرى. فالأستاذ يبقى المتحكم الأول في قاعة الدرس ويكون اللجوء إلى العمل المشترك، أو إنجاز مشاريع بيداغوجية مشتركة بين عدة أساتذة، من باب

الاستثناء ؛ والحال أنه، بالنظر للتحديات الأساس التي يتعين على النظام التربوي مجابهتها (تحسين المناهج البيداغوجية، محاربة الرسوب والهدر المدرسي، ملاءمة التكوينات، التكوين الأساسي والمستمر للمدرسين)، يتعين على المؤسسة التعليمية أن تفرز مجموعة تربوية حقيقية، إذ تمتلك المؤسسة التربوية كأي منظومة أخرى أسلوبها الخاص، وعلاقاتها الاجتماعية المميزة، وطريقة تعبئة مختلف الفاعلين في أحضانها وكذا تعبئة مواردها.

وفي هذا الاتجاه، يتعين أن تصبح القاعدة الأساس هي «المشروع التربوي للمؤسسة»، باعتباره ميثاقا بين الإدارة والمدرسين وأولياء التلاميذ من أجل التعبئة حول الأهداف المسطرة وطنيا. لكن مشروعا من هذا النوع، سيكون غير ذي معنى ما لم تتم مصاحبته بقدر معين من الاستقلالية الإدارية والمالية للمؤسسات التعليمية، دون أن يعني ذلك إلغاء التوجيه والمراقبة.

ومن جهة أخرى، فإن إنجاح الإصلاحات يتطلب بالضرورة تنظيم العلاقات بين قطاع التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية على أساس تعاقدي، عبر إبرام عقود – أهداف سنوية، خاصة بكل أكاديمية على حدة، تتضمن الأهداف الوطنية، سواء منها المتعلقة بالتمدرس، وبمحاربة الرسوب والهدر المدرسيين، أم بتأهيل المؤسسات وتحسين خدمات المدرسة.

وتتطلب الإصلاحات كذلك، جعل الجماعات المحلية مسؤولة ومعنية بهذا الورش. وهذه مسألة حيوية يتعين على الدولة أن تخوض فيها دون مزيد من الانتظار. فالمطلوب أن تبادر الجماعات المحلية على مختلف مستوياتها إلى تحمل المسؤولية المباشرة في تدبير المؤسسات التعليمية، وعلى الخصوص، في مرحلة أولى، ما يتعلق بالصيانة والحراسة ونظافة المؤسسات. كما يتعين أن تسند للجماعات المحلية بمختلف أنواعها، الاختصاصات اللازمة لتطوير الخدمات الملحقة التي تأتي لدعم التعليم، والمتمثلة في النقل المدرسي والمطاعم المدرسية، وسكن المدرسين في المناطق القروية. كما يتعين فتح مجالات جديدة للتدخل، خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدات للتلاميذ وعائلاتهم لتجاوز الصعوبات المادية، وتقليص نسب الرسوب، وتشجيع الانفتاح على النشاط الثقافي، وتنمية التبادل، وذلك عبر العمليات والمشاريع المتعلقة بدعم تنظيم دروس التقوية والاستدراك ومحو الأمية، وإنشاء المكتبات المدرسية، وممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والعلمية وغيرها.

إن الأمر لا يتعلق بمجرد إطار للشراكة مع الجماعات المحلية، بما يكتسيه ذلك من أهمية، بل المطلوب هو توسيع اختصاصات الجماعات المحلية في مجالات تدبير صيانة المؤسسات، وتنظيم الخدمات الملحقة، وفي ميدان دعم الأنشطة الموازية، مع تدقيق الالتزامات الخاصة بالجماعات المحلية وتلك المشتركة مع إدارة قطاع التربية الوطنية.

لقد تولى فريق وزيري جديد، منذ ما يزيد عن سنة، تدبير شؤون القطاع، تحدوه إرادة لتطوير الأوضاع، كما تم رصد اعتمادات مالية استثنائية لقطاع التربية الوطنية، فيما يمكن اعتباره إقرارا بأولويته في أجندة الإصلاحات.

إننا ندعم، بدون أدنى تحفظ، كل الجهود المبذولة لتجسيد فكرة أساسية، رغم بساطة صياغتها، تحمل في طياتها كل الطموح والشغف بالمدرسة، ألا وهي فكرة تكوين مواطنين متعلمين ومتنورين، مسؤولين ومستقلين، بمقدورهم فهم العالم وبإمكانهم تغييره.